أزمة أقلية الروهينغيا ومبدأ مسؤولية الحماية

The Rohingya crisis and the principle of responsibility to protect

إحدادن شعيب عبد الرشيد(*) د. أسماء أكلي صوالحي(**)

ملخص

يسعى البحث إلى التعريف بأقلية الروهينغيا وبأن جذور الأزمة والانتهاكات التي عانت و لاتزال تعاني منها، بالإضافة إلى بيان ماهية مبدأ مسؤولية الحماية من خلال التطرق أولا إلى الجانب النظري وذلك بالتعرض لمفهومه ومدلولاته وركائزه، وثانيا إلى الجانب التطبيقي، ويتأتى ذلك بالتركيز على ردود الفعل الدولية في خضم الأزمة الروهينغية. وتتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على مدى تفعيل مبدأ مسؤولية الحماية وفق الأطر القانونية الواجب اتخاذها. إن تحديد الجهات المختصة في تنفيذ مسؤولية الحماية يفتح الباب أمام دراسة وتحليل المواقف والردود الدولية ومدى جديتها وتفاعلها مع أزمة أقلية الروهينغيا في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية وهو محور بحثنا.

الكلمات المفتاحية: أقلية الروهينغيا، مسؤولية الحماية، جرائم الحرب، جرائم ضد الإنسانية، المجتمع الدولي.

Abstract:

The study seeks to introduce the Rohingya minority and to clarify the roots of the crisis and the violations that it suffered and still suffering from, in addition, to clarify what the principle of the responsibility to protect is, through its concept and pillars.

The importance of this research is to employ the practical steps of the responsibility to protect over the Rohingya crisis, to show the international interactions with the crisis of the Rohingya minority in light of geopolitical and economic dimensions which is the focus of our study.

Key words: The Rohingya minority, the responsibility to protect, war crimes, crimes against humanity, the international community.

(*)– الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، البريد الالكتروني: chouaibihaddaden1@gmail.com

(**)- الجامعة الإسلامية العالمية –ماليزيا- البريد الالكتروني، akliasma@iium.edu.my

مقدمة

إن مسألة العناية بحقوق الإنسان قد مرت بجملة من المتغيرات وطرأت عليها العديد من العوامل إلى أن ارتقت لتأخذ حيزا في جلسات وجداول الأعمال السياسية الدولية.

إن ويلات الحروب العالمية ومخلفاتها ومآسيها كانت من الأسباب الأولى التي جعلت العالم يلتفت إلى أهمية هذه الحقوق ويعمل على حمايتها ويؤكد على ضرورة احترامها، وذلك من خلال تضمينها في الإعلانات والمعاهدات والمواثيق والصكوك الدولية، وتعميم ذلك حتى تكون مكسبا دوليا لا يخضع للتمييز العرقي أو الديني أو أي كان، ثم إن التركيز على وجوب احترام هذه الحقوق ينبع من المخاوف المتزايدة في ظل الصراعات والنزاعات المحلية والإقليمية والدولية.

لقد عملت الأمم المتحدة في هذا السياق منذ نشأتها على تعزيز وحماية حقوق الإنسان بوصفها شأنا دوليا يتجاوز التنظيم القانوني الوطني دون أن يلغيه، ويتجلى ذلك من خلال النص عليها في صلب ميثاقه، وكذلك عبر العديد من الاتفاقيات الدولية، وقد سعت أيضا إلى ترقية و تقوية رد فعل المجتمع الدولي في مواجهة المجازر و الجرائم والمآسي الإنسانية المتكررة، و ذلك بتطوير آلياتها و تجديدها، و من هذا المنطلق يأتي مبدأ التدخل الإنساني على رأس هذه الآليات المستحدثة رغم ما أثاره من جدل بسبب اصطدامه بأهم مبدأين في القانون الدولي العام ألا و هما مبدأ السيادة و مبدأ عدم التدخل.

إن التطورات الحاصلة و النزاعات القائمة المسببة للانتهاكات و المستجدة على الساحة الدولية و التي أحدثها النظام الدولي و علاقاته المصلحية المعقدة، و كذا التجاذبات السياسية و الاقتصادية العنيفة و ما تسببه في كثير من الأحيان قد جعل الأمم المتحدة تتبنى منهجا جديدا في مجال حقوق الإنسان لمواجهة الانتهاكات الخطيرة و الجرائم الجسيمة في حق الإنسانية، و على الرغم من ذلك لا يزال تحقيق مسؤولية المجموعة الدولية مطلبا منشودا في كثير من القضايا عبر العالم، و من الملاحظ أن هناك شبه قبول عام متزايد لفكرة

أن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن حماية مواطنيها، لكن إن حال دون ذلك سبب ما، فإن المسؤولية لابد أن تتحملها المجموعة الدولية.

إن تحقيق هذا الأمر استدعى انطلاق جهود دولية حثيثة للبحث عن آلية جديدة تكفل حماية حقوق الإنسان في ظل المتغيرات الجديدة، و في مواجهة أصبحت أكثر من ضرورية لدفع أشد و أخطر الجرائم كأعمال الإبادة الجماعية مثل ما حدث في تسعينيات القرن الماضي، و الذي شكل دافعا ملحا و أساسيا لاعتماد و تبني مفهوم قانوني جديد بإمكانه تجاوز الثغرات القانونية في المبادئ المعتمدة، و ذلك للحيلولة دون وقوع جرائم مماثلة، ومن هنا جاءت مساهمة الأمين العام للأمم المتحدة في اقتراح السيادة كمسؤولية و ليس كسلطة و هو ما أطلقت عليه اللجنة المعنية مسؤولية الحماية، و هو المفهوم الذي يستند إلى خروج مسألة تنظيم حقوق الإنسان من المجال الداخلي إلى المجال الدولي في حال عجز أو امتناع الدولة عن توفير الحماية ضد الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني.

إن هذه التطورات حولت ما عرف بالتدخل الإنساني إلى مفهوم حديث و هو مسؤولية الحماية، و لعل السبب المباشر فيه فشل المجتمع الدولي في التصدي لمجازر روندا و البوسنة وسريبرينيتشا، و عليه فقد برزت مسؤولية الحماية على يد الأمين العام السابق كوفي عنان سنة 2000م، و تبنته الأمم المتحدة في أشغال مؤتمر القمة العالمية سنة 2005م، و أكد عليه مجلس الأمن كمبدأ في مختلف قراراته و هو ما أصبغه صفة المشروعية، و لعل التطبيق السليم لهذا المبدأ وفق الأطر القانونية المحددة له سيشكل ضمانة هامة لحماية الحقوق و الحريات الأساسية للأفراد و احترام السيادة الوطنية للدول و منع أي تدخل خارجي في شؤونها تحت مسمى التدخل لأغراض إنسانية، و ذلك من خلال إلزام الدولة التي تم التدخل فيها بإتباع سياسة معينة في شؤونها الداخلية، ومنه تقييد حرية الدولة و التي لها مجموعة من الصلاحيات منها حق السيطرة ضمن النظام الإقليمي لها، كالحفاظ على الأمن و حماية الحقوق و غيرها.

إن التطور الذي شهدته القواعد القانونية و هياكل الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان ناتج عن انتقال الالتزامات الموقعة إلى مجموعة متنوعة من السياسات و الممارسات الوطنية و الدولية، فالانتهاكات الجسيمة أو المتكررة لحقوق الإنسان هي التي تبرر قيام مبدأ مسؤولية الحماية، بمعنى آخر فإن الإبادة الجماعية و التي تعني سياسة قتل و تدمير لجماعات إنسانية ذات كيان وطني عنصري أو ديني، و التي تكمن في العامل الشخصي أي في نية و مقصد الفاعل لأنه يهاجم فرد أو عدة أفراد بسبب معتقداتهم السياسية أو انتمائهم لجماعة عنصرية أو دينية؛ بالإضافة إلى جرائم الحرب و التي تعني انتهاكات قوانين الحرب و أعرافها، بما في ذلك قتل المدنيين في أرض محتلة أو إساءة معاملتهم أو إبعادهم، وقتل أسرى الحرب أو إساءة معاملتهم، وقتل الرهائن، وسلب الملكية الخاصة، والتدمير الغير ضروري و الغير مبرر عسكريا، و كذلك الجرائم ضد الإنسانية و التي يقصد بها بالتحديد أي فعل من الأفعال المحظورة والمحددة في نظام روما متى ارتكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، أي أن الفاعل يريد أن يدمر الكيان الإنساني نفسه كليا أو جزئيا بسبب الصفة الوطنية أو الدينية أو العنصرية، هو ما يستدعي الخوض في مسألة أنماط التمييز العرقي و الديني و التي من بينها ما حدث و يحدث في ميانمار ضد الأقلية الروهينغية المسلمة من انتهاكات تستدعي انتباه المجتمع الدولي كونها ترقى في رأي الكثير من رجال القانون في العالم إلى تصنيفها ضمن جرائم الإبادة الجماعية.

وعليه تتأتى لنا إشكالية في ثلاثة استفهامات:

ما هو أصل وجذور أزمة الروهينغيا و ما هي الانتهاكات و الجرائم التي نتجت عنها؟

ماهي مسؤولية الحماية وما الجهات المخولة بتنفيذها قانونيا؟

ما علاقة مسؤولية الحماية بأزمة الروهينغيا؟

1. تعريف أقلية الروهينغيا وجذور الأزمة ومخلفاتها:

نتناول تحت هذا العنوان تعريفا لأقلية الروهينغيا ونتطرق لجذور الأزمة وما خلفته من جرائم وانتهاكات.

1.1 تعريف أقلية الروهينغيا

إن الروهينغيا أو الروهينجيا هم سكان "أراكان" المسلمون و سمو ب الروهينغيا نسبة إلى روهانج اسم أراكان القديم كما تقول أغلب المصادر و تعود أصول فئات منهم إلى جذور مختلفة كالهنود و المنغوليين و العرب و الماليزيين و الفرس و الأتراك والبنغاليين و يتكلمون بلغة تسمى الروهينجية، وهي إضافة إلى كلماتهم الخاصة بهم و هي مزيج من الكلمات العربية والفارسية والأردية والبنغالية والإنجليزية، و كانت اللغة السائدة في أراكان حتى عام 1845م هي الفارسية[1]. تعرف أقلية الروهينغيا المسلمة بأنها الأقلية الأكثر اضطهادا في العالم نظرا للانتهاكات المرتكبة في حقهم من قبل الجماعات البوذية المتطرفة وبدعم ومباركة من الحكومة البورمية، وذلك نظرا لأن الحكومة الحالية لا تعترف بشعب الروهينغيا كمواطنين بالرغم من أن ما يقارب من 800000 منهم يعيشون في ميانمار بالإضافة إلى أن أسلافهم عاشوا في المنطقة لعدة قرون[2].

2.1 جذور أزمة أقلية الروهينغيا

إن قراءة التاريخ تشير إلى أن جذور الأزمة التي يعاني منها مسلمو الروهينغيا ليست وليدة البارحة و إنما تعود جذورها إلى عام 1784م، عندما إحتل إقليم أراكان من قبل الملك البوذي "بوداباي" الذي قام بضم الإقليم إلى بورما (ميانمار حاليا)، خوفا من انتشار الإسلام في المنطقة و استمر البوذيون منذ ذلك الوقت في اضطهاد المسلمين الروهينغيا وتهجيرهم و نهب خيراتهم، و لم تتوقف مأساة المسلمين عند هذا الحد بل وتطورت مع الحرب العالمية الثانية، إذ انقسم المسلمون و البوذيون في إقليم أراكان بورما على خطي جبهة متقابلين، حيث انحاز أغلبية المسلمين إلى جانب البريطانيين فيما انضم البوذيون إلى جانب اليابان، إلا أنه قبيل انتهاء الحرب انقلب البوذيون و هو ما ساهم في خسارة اليابانيين في تلك المنطقة، شكل كلا الطرفين المسلم و البوذي بعدها وحدات عسكرية مسلحة تصادمت فيما بينها و أدت للعديد من المجازر عامي 1942-1943م، استمرت معاناة مسلمي أراكان بعد

---

(1) مركز الدراسات والتنمية الروهينغية، وكالة أنباء الروهنجيا، (2018م)، موجز تاريخ الروهينجيا و أراكان، http://www.rna-press.com/ar/articles/32386.html ، 2020/12/02م، 10:52، ص 31.

(2) Kallie Szczepanski, December 03, 2018, "who Are the Rohingya", ThoughtCo, https://www.thoughtco.com/who-are-the-rohingya-195006, 15/08/2020,11:57.

انتهاء الحرب العالمية الثانية و حصول ميانمار (بورما) على استقلالها عام 1948م، و هو ما يزال حاصلا في عام 2020م[3].

3.1 أبرز الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا.

إن الانتهاكات و الجرائم المرتكبة ضد أقلية الروهينغيا ضاربة في أعماق التاريخ إذ بدأت منذ عهد الملك البوذي بوداباي، والذي كانت فترة حكمه 42 عاما و ذلك بعد احتلاله لبورما في 1784م، حيث كان عهده عهدا مظلما و فتاكا في حق شعب الروهينغيا المسلم؛ بالإضافة إلى فترة حكم بوداباي والتي كانت قاسية على الأقلية المسلمة نجد فترة الاحتلال البريطاني لميانمار (بورما) في عام 1824م والتي تميزت هي الأخرى بالإساءة للمسلمين أيما إساءة والتي تمثلت في القتل و الزج بالمسلمين في السجون و تعذيبهم و إغلاق كل ما يمد بالصلة للمسلمين من مدارس و مساجد و مكتبات و محاكم و وصل الأمر إلى غاية نسفها بالمتفجرات، و من الأعمال التي كان يقوم بها الاحتلال البريطاني أنه كان يقوم بسياسة فرق تسد والقائمة على التحريض بين البوذيين و المسلمين. إن ميانمار (بورما) وبالرغم من تحصلها على الاستقلال في 1948م، إلا أن الأقلية المسلمة شهدت مزيدا من المعاناة إذ توالت النكسات والتي سنتناولها كالآتي:

أولا: حظر التنقل والسفر

فرضت السلطات الميانمارية القيود بكل قوة و شدة على تنقل المسلمين الروهينغيا في داخل البلد و خارجه، حيث لا تسمح لهم بالتنقل بدون تصريح سابق من الهيئة الحكومية المعنية، و هكذا كان إقليم أراكان المسلم قد تحول إلى معتقل كبير أو سجن عمومي[4].

ثانيا: المجازروالتعذيب والاعتقال

تقوم قوات الحكومة الميانمارية البوذية من وقت لآخر بحملات قمعية ضد المسلمين الروهينغيا في أراكان، إذ يقتل خلالها كثير منهم بدون أي ذنب أو جريمة، و تعتقل منهم الآلاف بناء على تهم باطلة، و تعرضهم لأشد أنواع العذاب و الإجراءات التعسفية اللاإنسانية، دون الاهتمام بأية ردود فعل و الواردة في تقارير الهيئات و المنظمات العالمية

---

(3) Azeem Ibrahim, 2016, The Rohingya, Inside Myanmar's hidden Genocide, by c. Hurst & co. Publishers.

(4) مركز الدراسات والتنمية الروهينجية، موجز تاريخ الروهينجيا وأراكان، المرجع السابق، ص 35.

الحقوقية التي تثبت أن الحكومة الميانمارية قد ارتكبت مخالفات شديدة للحقوق الإنسانية الأساسية و الطبيعية في أراكان و ميانمار[5].

ثالثا: مصادرة الأوقاف والأراضي الزراعية والحجز على مخازن الأغذية

تقوم الحكومة بفرض ضرائب باهظة على منتجات المسلمين الزراعية بحيث لا يقدر المسلمون على دفعها، فالسلطات الحكومية البوذية تأتي المزارعين و بيوت المسلمين و تنتزع قوتهم و قوت عيشهم الاحتياطي و تحجز على أراضيهم، و هكذا يتعرض مسلمو الروهينغيا لمعاناة المجاعة الدائمة[6].

رابعا: إقامة مستوطنات بوذية جديدة

للإخلال بالتركيبة السكانية لإقليم أراكان و تحويل مسلمي الروهينغيا فيه إلى أقلية، قامت الحكومة الميانمارية بإسكان مستوطنات بوذية جديدة في كل مكان على أراضي المسلمين المغتصبة، و قام هؤلاء المستوطنون البوذيون بتأييد من السلطات البوذية و بإشرافها بإثارة الفتنة الطائفية، و مارسوا أعمال النهب و السلب في مناطق الروهينغيا[7].

خامسا: إقامة الحواجز والعراقيل أمام النشاطات التجارية والاقتصادية:

تقوم السلطات البوذية بمنع الروهينغيين من جميع أنواع النشاطات التجارية و الاقتصادية حتى التجارة البسيطة أيضا، فمثلا، معظم سدود توليد الروبيان و الأسماك كانت تقع على مصب نهر "ناف" و التي كانت في حيازة الروهينغيين، و التي تم الحجز و الاستيلاء عليها بكل قوة و جبروت من قبل الحكومة الميانمارية البوذية[8].

سادسا: الأعمال القسرية والنهب والاغتيالات

كثيرا ما يتم إلزام مسلمي الروهينغيا على القيام بالأعمال قسرا و يجبرون على العمل بدون أي تعويض و لفترة طويلة، و قد قتل منهم الكثيرون على أيدي القوات المسلحة الميانمارية وقوات الأمن الحدودية أثناء هذه الأعمال و الخدمات الإجبارية[9].

---

(5) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(6) مركز الدراسات والتنمية الروهينجية، موجز تاريخ الروهينجيا وأراكان، المرجع السابق، صفحة 36.

(7) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(8) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(9) نفس المرجع، صفحة 37.

سابعا: انتهاك حرمات النساء

انتهاك حرمات النساء و هتك أعراضهن صار من الأمور العادية للسلطات الميانمارية، فرجال الجيش و قوات الأمن الحدودية و المشاغبون يطوفون بالليل قرى المسلمين و يخلون بيوتهم، ويقومون بالعمليات الإرهابية و انتهاك حرمات النساء و هتك أعراضهن بقوة الأسلحة، وليس هناك عقاب أو جزاء لمن يفعل هذا بل يقبض على مسلمي الروهينغيا الذين يرفعون الشكاوى و يودعون في المعتقلات إلى أجل غير معلوم[10].

ثامنا: إثارة الاضطرابات لقتل الروهينغيين

كثيرا ما تنفجر الاضطرابات العنيفة الدامية في مختلف أنحاء "أراكان" بين وقت و آخر، ويقوم بإثارة هذه الاضطرابات المتطرفون البوذيون بالتنسيق مع الحكومة الميانمارية، ونتيجة لهذه الاضطرابات يقتل مئات المسلمين الروهينغيين و تنهب بيوتهم[11].

تاسعا: انتهاك حرمة مقدسات المسلمين والكتب الدينية

إن الكثير من المدارس و المساجد في أراكان قد تم الاعتداء عليها وإحراقها و تدميرها، والبعض الآخر قد تم إقفالها، وتم تحويل الكثير من مقابر المسلمين حظائر للخنازير، أما الكتب الدينية فدائما ما يتم إحراقها[12].

عاشرا: فرض القيود على الحج والأضاحي

فرضت السلطات الميانمارية القيود على شؤون مسلمي الروهينغيا الدينية، وعلى وجه الخصوص يمنع الروهينغيين من أداء فريضة الحج و ذبح الأضاحي[13].

2.مبدأ مسؤولية الحماية بين الجانب النظري والتطبيقي في ظل أزمة الروهينغيا:

نتعرض تحت هذا العنوان إلى مسؤولية الحماية في قضية الروهينغيا من خلال التطرق إلى نقطتين، الأولى تتناول الجانب النظري المتعلق أساسا بدور حكومة بورما ومسؤوليتها بصفتها

---

(10) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(11) مركز الدراسات والتنمية الروهينجية، موجز تاريخ الروهينجيا وأراكان، المرجع السابق، ص 37.

(12) نفس المرجع، ص 38.

(13) نفس المرجع، ص 39.

دولة ذات سيادة، وإلى الجانب التطبيقي الواقعي في النقطة الثانية والمتعلق بالمواقف والردود العالمية.

1.2 الجانب النظري لمبدأ مسؤولية الحماية في ظل أزمة الروهينغيا

أولا: دور حكومة بورما في مسؤولية الحماية

تقوم مسألة المسؤولية عن الحماية في الأساس على مسؤولية الدولة، لأن الوقاية والحماية والأمن تبدأ من الداخل.

إن القدرة على حماية السكان تعد أحد مقاييس السيادة في القرن الواحد والعشرين وفي هذه الحالة ليس بوسع المجتمع الدولي سوى القيام بدور مكمل على جميع المستويات.

يقع على عاتق الدولة مسؤولية حماية سكانها، و هذا بالضبط ما لم تقم به حكومة ميانمار اتجاه أقلية الروهينغيا المسلمة، بل و تعتبر هي المسبب الأول و الرئيسي للأعمال التي تعاني منها الأقلية المسلمة من التعذيب و النهب و انتهاك حرمات النساء و الاغتيالات و الاعتقالات بالجملة، بالإضافة إلى مصادرة الأوقاف و الأراضي الزراعية و وضع عراقيل أمام الأنشطة التجارية، وذلك من خلال سياساتها القمعية و خطابات الكراهية التي تصدر عن كبار السياسيين في الحكومة و على رأسهم "أونغ سان سوكي" زعيمة المعارضة البورمية ومستشارة الدولة والتي اعتبرت أن أعمال العنف الطائفية التي وقعت في بلادها ضد أقلية الروهينغيا المسلمة لا ترقى إلى مرتبة التطهير العرقي[14].

إن هذه الظروف دفعت سكرتير لجنة نوبل الأسبق إلى التعبير عن خيبة أمله من صمت مستشارة ميانمار "أونغ سان سوكي"- الحاصلة على جائزة نوبل للسلام- عما يجري في ميانمار ضد الروهينغا، و اتهم تقرير للأمم المتحدة صدر في فيفري 2017م، والذي استند إلى مقابلات مع 220 من 75 ألفا من الروهينغيا الذين هربوا إلى بنغلاديش منذ تشرين الأول، إذ أن الشهادات أفادت بأن قوات الأمن في ميانمار ارتكبت أعمال قتل و اغتصاب جماعي بحق الروهينغيا في حملة من المرجح كثيرا أن تصل إلى حد جرائم ضد الإنسانية، وهو ما يستدعي بيان المسؤوليات الناجمة عن ارتكاب جرائم دولية والتي تعد السبب الرئيسي في قيام مسؤولية الحماية، والمتمثلة في الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب وجريمة الإبادة

(14) مؤمن رميح، المسؤولية عن الحماية في القانون الدولي، مؤسسة الحوار المتمدن، المحور –مواضيع و أبحاث سياسية- العدد 4601، 2014/10/12، 10:05.

الجماعية. إن الجرائم ضد الإنسانية و التي تعد من الجرائم الواقعة في دولة ميانمار ضد الأقلية المسلمة تتصف وتتميز بدوافعها وباتساع حجم المصالح، فالأعمال مثل القتل والنهب والتعذيب و غيرها لا ترتكب إلا بسبب القومية، الدين والجنس[15]. إن مشاركة أجهزة الدولة في هذه الأعمال العدائية العنيفة يخرج الدولة من دورها الحامي والحارس إلى دور الديكتاتور الجلاد.

إن الدولة التي تتصرف ضد قوانين الإنسانية تجعل نفسها لزاما عرضة لتدخل المجتمع الدولي، فهذه الجرائم ترقى لتصنف جرائم ضد القانون العام وتدخل بذلك ضمن اختصاص المحكمة الدولية أو ترتبط بها، سواء اعتبرت هذه الأفعال مخالفة أم لا للقانون الوطني للدولة التي ارتكبت فيها وبذلك من الواجب محاسبة المسئولين عن هذه الأعمال، والأمر نفسه عند ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والتي يتعرض لها الروهينغيون والتي تتطلب ردعها، سواء كان الفاعل فردا أو موظفين أو رجال دولة، وسواء كان تصرفهم لأسباب دينية سياسية أو لدافع آخر.

ثانيا: دور المجتمع الدولي في بورما

إن البعد الثاني لمسؤولية الحماية وهو مسؤولية الرد، يقوم عند فشل الوقاية أو عدم احتوائها للوضعية والذي يحدث أولا وقبل كل شيء عندما تكون الدول نفسها غير قادرة أو غير راغبة في ضمان سلامة وحماية مواطنيها. إن دور المجتمع الدولي في بورما أو غيرها من المناطق في العالم يشمل قضية المساءلة من حيث إجراءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بطبيعة و نطاق انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي حدثت (وما زالت تحدث) في ميانمار، في حين أن العبء الأكبر من المسؤولية يقع على عاتق حكومة ميانمار، فإن السؤال الذي لا يزال قائماً هو ما إذا لم يكن بإمكان الأمم المتحدة فعل المزيد لتفادي أو التخفيف من الأحداث المروعة التي حدثت تدريجياً بين عامي 2012م و 2017م (ولا تزال مستمرة حتى عام 2020م)، ولا سيما في "راخين" ضد الأقلية المسلمة، وذلك بهدف إلى إلقاء مزيد من الضوء عن مدى الالتزام الجماعي الرسمي[16].

---

(15) المرجع نفسه.

(16) Gert Rosenthal, 29 May 2019, A brief and independent inquiry into the involvement of the United Nations in Myanmar from 2010 to 2018, rohingyatoday.com, 02/12/2020, 14:05.

إن حالات فشل الأمم المتحدة لا ينبع فقط من تعقد العلاقة بينها و بين الدولة ذات السيادة لكنه يتعدى إلى العقبات الهيكلية، وهذه العقبات الهيكلية هي بالضبط التي يجب التغلب عليها أو على الأقل تخفيفها، وذلك لزيادة الاتساق من جانب منظمة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاياتها الواسعة والمتعددة الأوجه[17]، وكذلك فسح مجال أوسع للجهات الدولية الفاعلة الغير حكومية الثنائية أو متعددة الأطراف، وذلك على مستوى الرقابة و التنسيق والتوثيق و الإبلاغ على أقل تقدير.

إن مسؤولية إعادة البناء و القائمة على فكرة بناء السلم بعد انتهاء الصراع تتمثل في تعزيز ودعم الهياكل التي من شأنها تقوية السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع[18]، وهو ما لم نلحظه من خلال مختلف الدورات التي عقدتها الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان إذ أن ردودها اقتصرت على مطالبة بوقف الانتهاكات أو في تقديم مساعدات مادية أو حث الحكومة البورمية على بذل جهود أكثر لحفظ السلم والأمن في المنطقة، وهو ما ورد في التقرير الوارد عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في الدورة الثانية والسبعون، إذ طلبت إلى سلطات ميانمار بوقف العمليات العسكرية الجارية التي تغذي التوترات بين الطوائف وتؤدي إلى الانتهاك و التجاوز المنهجيين لحقوق الإنسان للأشخاص المنتمين إلى طائفة الروهينغيا وغيرها من الأقليات العرقية ومحاسبة الجناة[19]، وإتاحة إمكانية الوصول الكاملة ودون عوائق لإيصال المساعدات الإنسانية من جانب الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، بما فيها الأمم المتحدة و شركاؤها الدوليون وكذلك من جانب المنظمات الإقليمية، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر، مركز تنسيق المساعدات الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، إلى المتضررين من الأفراد و الجماعات، ومنه نستنتج أن هناك صمتا دوليا رهيبا مقارنة بحجم الانتهاكات، أي أن الردود قد توقفت على

---

(17) Ibid.

(18) B. Boutrous –Ghali, 17 June 1992, An Agenda for peace: preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peace-keeping: Report of the Secretary-General Pursuant to the Statement Adopted by the summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992(New York: United Nations, 1992); UN Doc. A/47/277- S/24111, para 21.

(19) التقرير الوارد عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، في 23جانفي 2018م، قرار إتخذته الجمعية العامة في 24 ديسمبر 2017م، الدورة 72، البند (ج) من جدول الأعمل، A/RES/72/248.

المساعي السلمية دون اللجوء إلى إجراءات رادعة التي من بينها العمل العسكري و الذي يتم إعماله وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية بعد فشل المساعي السلمية.

2.2 الجانب التطبيقي لمبدأ مسؤولية الحماية في ظل أزمة الروهينغيا

سنتعرض في هذا الجانب لأهم النقاط التي تبرز ردود الفعل الدولية على أزمة الروهينغيا في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية، ومن بين أهم النقاط التي سنتناولها، بداية بتأثيرات التنافس الأمريكي الصيني على أزمة الروهينغيا، بعدها إلى تأثيرات التنافس الهندي الصيني على أزمة الروهينغيا.

أولا: ردود الفعل الدولية على أزمة الأقلية الروهينغية في ظل الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية

1- تأثير التنافس الأمريكي الصيني على أزمة الروهينغيا

في ظل تصاعد الحملة في العالم الإسلامي ضد حكومة ميانمار في السنوات الأخيرة، برز رأي يحاجج بأن الولايات المتحدة تتعمد تضخيم ما يجري في ميانمار و تحفز بعض الحملات الإسلامية بهدف الضغط على ميانمار لحثها على إضعاف روابطها مع الصين[20].

تعد ميانمار المنفذ البحري المتاح للصين في حال تعطل الملاحة في بحر الصين الجنوبي، إذ يرى البعض بأن الولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى إضعاف تأثير الصين في المنطقة، عبر الضغط على النظام في ميانمار باستخدام قضايا حقوق الإنسان والأقليات، وعلى رأسها قمع النظام للمسلمين "الروهينغيا" لإحراز مكاسب جيوستراتيجية تقوض نفوذ الصين في ميانمار. وفقا لرأي الدكتور نائل الشافي الخبير في مجال الطاقة، فإن أحد أوجه هذه الأزمة الإنسانية المؤلمة لمسلمي الروهينغيا تقاطعها مع نقاط الصراع الأمريكي الغربي مع الصين في شرق آسيا، إذ أن دولة ميانمار بالغة الأهمية من الناحية العسكرية و الجغرافية للمشروع الصيني، و هو ما يبدو في توقيع الرئيس الصيني مع رئيس بورما في أفريل 2017م، على اتفاقية بدء استخدام خطي أنابيب النفط و الغاز من ميناء "تشاوبيو" بولاية أراكان التي

---

[20] المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، مأساة مسلمي الروهينغيا في ميانمار، سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، الطبعة الأولى، العدد السادس و العشرون، كانون الأول 2017م، بيروت (لبنان)، ص 17.

يسكن فيها الروهينغيا إلى كونمينغ الصينية[21]، و فيما يتعلق بولاية راخين فقد ضخت الصين مليارات الدولارات للاستثمار في الموانئ، و الغاز الطبيعي و النفط في الولاية التي تعصف بها الأعمال العدائية، دون أن نغفل عن المشروع التجاري العملاق، و الذي يقع على مساحة 1700 هكتار وبتكلفة بلغت 2.3 مليار دولار بالتعاون مع الصين.

فور الانتهاء من هذا المشروع-خلال 20 إلى 30 عاما-فإن المنطقة التجارية سوف تغطي نحو 100 هكتار،كما ذكرت الوكالة الإخبارية الصينية "شينخوا" أن المرحلة الأولى من المشروع سيتم فيها تقسيم المساحة إلى مناطق زراعية و تنمية السياحة البيئية و مناطق صناعية، وفي أبريل من العام الحالي تم افتتاح خط "ثيلونغ ميانمار – الصين" لأنابيب النفط والغاز الطبيعي، بتكلفة تبلغ 2.45 مليار دولار، و بطول 771 كيلومترا من ساحل ولاية "راخين" وحتى إقليم "يونان" في جنوب غربي الصين، مما يؤمن ل "بكين" سبيلا رئيسيا لاستيراد النفط الخام من الشرق الأوسط، وتفادي مضيق مالقة المزدحم، كما تملك الصين ميناء بحريا عميقا ومنطقة اقتصادية كبيرة بتكلفة 9 مليارات دولار في "كياوكبيو" إلى الجنوب من راخين، وهي منطقة مخصصة للصين حتى عام 2038م[22].

إن إنشاء خطوط لنقل النفط والغاز والبضائع من المحيط الهندي مباشرة إلى الصين يماثل في تأثيره تأثير اكتشاف رأس الرجاء الصالح على المنطقة العربية وكذلك نفس تأثير قناة السويس على رأس الرجاء الصالح في مرحلة لاحقة، كل هذا يفسر دعم الصين لحكومة ميانمار البوذية ضد الروهينغيا في إقليم أراكان، بل هو من أهم الأسباب التي تجعل من بورما بعدا استراتيجيا هاما بالنسبة للصين، كونها الجسر الذي تعبر من خلاله إلى اتحاد دول الآسيان، ذلك ما دفع الصين إلى مساعدة ميانمار في الانضمام إلى هذا الاتحاد عام 1997م، بالرغم من أنه أنشئ في عام 1967م، و ذلك بهدف تعزيز التجارة مع هذه الدول و المساهمة في بناء وتطوير الاقتصاد في الجزء الجنوبي الفقير من الصين[23].

لكن رغم هذا الحجم الكبير لهذه الاستثمارات الصينية، فإن "ألكسندر دي مرسيان"، الخبير في شؤون "راخين" والباحث لدى المدرسة الفرنسية للدراسات الشرقية، يرى أن هذه

---

(21) المرجع نفسه، ص 18.

(22) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مأساة مسلمي الروهينغيا في ميانمار، المرجع السابق، ص 19.

(23) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المشاريع الصينية الضخمة في ولاية "راخين" قد أثارت اضطرابات عميقة لدى السكان المحليين الذين لم يشهدوا أي تداعيات إيجابية بسببها[24].

يرى خبراء أن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول التأثير على اتساع العلاقات الصينية مع ميانمار من خلال حث الهند على تطوير شراكة عميقة مع هذه الأخيرة، ووفقا للعديد من الخبراء ف الاقتصاديين، فإن الاستثمارات الصينية في ميانمار لا تقارن أبدا بمثيلتها الهندية الضئيلة.

و نشير في هذا السياق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت في تشرين الأول (أكتوبر) 2017م، عن فرض إجراءات عقابية ضد الجيش البورمي تتمثل بخفض المساعدات العسكرية للوحدات و الضباط البورميين المتورطين في أعمال العنف التي تتعرض لها أقلية الروهينغيا المسلمة[25].

لقد شهدت موجة العنف التي انطلقت في آب (أوت) 2017م، مستوى متقدما من التهديد الغربي، الأمريكي البريطاني تحديدا، إذ هددت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها "بويس جونسن" باتخاذ إجراءات ضد ميانمار في حال لم تتحرك "أونغ سان" لإنهاء حملة الجيش ضد أقلية الروهينغيا المسلمة، وأضاف "لهذا السبب على بورما (ميانمار) ألا تتفاجأ إن وجدت نفسها تحت التدقيق الدولي و على جدول أعمال مجلس الأمن[26]، و دعا وزير الخارجية الأمريكي، "ريكس تيلرسون"، في تشرين الثاني (نوفمبر) 2017م، إلى فتح تحقيق في انتهاك حقوق مسلمي الروهينغيا و ذلك بعد اجتماع مع زعماء ميانمار المدنيين والعسكريين، وقام تيلرسون بإجراء محادثات في مؤتمر صحفي مشترك مع "أونغ سان سوكي"، الزعيمة الفعلية للحكومة المدنية التي تشكلت في ميانمار والتي تقتسم السلطة مع الجيش، بالإضافة إلى محادثات منفصلة مع قائد القوات المسلحة الجنرال "مين أونغ هيلنغ"، إلا أن التضخيم سواء كان مفتعلا من الأمريكيين أو كجزء من التضامن الإسلامي لإثارة الرأي العام لا ينفي وجود انتهاكات ممنهجة بتغطية حكومية لأقلية الروهينغيا لأسباب ثقافية وقومية وسياسية واقتصادية.

---

(24) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

(25)- المرجع نفسه، ص 21.

(26) المركز الاستشاري للدراسات و التوثيق، مأساة مسلمي الروهينغيا في ميانمار، المرجع السابق، ص 22.

يجدر بنا الذكر على إجماع جملة من التقارير التي نشرت مؤخرا بواسطة الأمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، و لجنة الحريات الدينية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية، و لجنة اللاجئين الأمريكية، و جماعات مراقبة حقوق الإنسان الأخرى ذائعة الصيت، على أن سجلات حقوق الإنسان في بورما تظل من بين النظم الأسوأ عالميا[27].

2- تأثيرات التنافس الهندي الصيني على أزمة الروهينغيا

خلال السنة المالية 2015-2016م استثمرت الصين نحو 3.3 مليار دولار في ميانمار، في حين أن الاستثمارات الهندية هناك لم تتجاوز 224 مليون دولار فقط، بالنسبة للهند فإن موقع بورما مؤثر في تعزيز موقف نيودلهي الجيوسياسي في جنوب شرق آسيا، وهي محور الارتكاز نحو استكمال مشروع الهند الجديدة الذي تسعى من خلاله إلى التطوير والتوسيع السياسي في العلاقات الاقتصادية و الأمنية مع الآسيان، وتستغل الهند البعد الديني من خلال الديانتين (البوذية و الهندوسية) للتأثير داخل بورما، وهنا تبرز الأهمية الإستراتيجية لبورما التي طالما كانت محط أطماع دول الجوار و الدول العظمى، فهي عمق استراتيجي لكل من الصين و الهند والولايات المتحدة الأمريكية[28].

دفع التوسع في التعاون بين الصين وميانمار بالهند إلى زيادة التبادل التجاري مع مسئولين في حكومة ميانمار السياسيين والعسكريين، كما عرضت الهند توفير المساعدات العسكرية إلى ميانمار، في محاولة لمواجهة النفوذ الصيني الكبير هناك.

لقد اختتم الجنرال "مين أونغ هيلينغ"، القائد العام للجيش في ميانمار زيارة رسمية إلى الهند استمرت ثمانية أيام، مدت الهند البساط الأحمر خلالها للجنرال الكبير مما لفت انتباه بكين، وأبرمت خلال الزيارة صفقة بقيمة 37.9 مليون دولار المتعلقة بتوريد الطوربيدات الهندية خفيفة الوزن إلى ميانمار، كما تعمل الهند أيضا على إمداد ميانمار بالتدريبات العسكرية في مجالات حفظ السلام، و أيدت محاولاتها الانضمام إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[29].

---

(27) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(28) نفس المرجع، ص 20.

(29) المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مأساة مسلمي الروهينغيا في ميانمار، المرجع السابق، ص20.

كانت الهند قد جمدت علاقاتها مع ميانمار منذ فترة طويلة بسبب الحكم العسكري الديكتاتوري هناك، و لكن مع إدراك نيودلهي أن ميانمار باتت تطوف في المدار الصيني بصورة متزايدة، عمدت الهند إلى تغيير سياسة العزلة التي استمرت لفترة طويلة من الزمن، و بدأت في التعامل المباشر مع نظام الحكم العسكري خلال السنوات القليلة الماضية، وحتى قبل أن تتخذ الديمقراطية موطئ قدم لها في ميانمار، مع استمرار معارضتها للعقوبات الغربية المفروضة على البلاد، وأصبحت حكومة الهند أكثر تأكيدا وحزما على اعتبار ميانمار من الأطراف المهمة في الخطة الهندية الرئيسية لاتصال دول رابطة الآسيان والهند وفق تطورها الاقتصادي و التكنولوجي و التنمية في قطاع الطاقة، فضلا عن المزايا الجيوسياسية الأخرى، إذ تعمل دائبة على توسيع وجودها في ميانمار.

في هذا السياق قال "سونيل سيث"، رئيس الغرفة التجارية الهندية الميانمارية المشتركة، "إن هدفنا الرئيسي هو مضاعفة التبادل التجاري إلى نحو 4 أو 5 مليارات دولار على مدى العامين أو الثلاثة المقبلة"، و يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى نحو ملياري دولار[30].

وعليه تتنافس كل من الصين والهند لجذب ميانمار إلى مدارها مع تقدم صيني ملحوظ في هذا السياق وهو ما ينعكس في موقف صيني داعم لحكومة ميانمار في المحافل الدولية عند إثارة قضية الروهينغيا.

الخاتمة:

مما سبق التطرق إليه من جرائم مرتكبة ضد الأقلية المسلمة من إبادة جماعية و جرائم حرب و جرائم ضد الإنسانية استوجبت إعمال مبدأ مسؤولية الحماية، و الذي يهدف إلى حماية المستهدفين من المدنيين، بداية من خلال الدولة ذات السيادة ثم المجتمع الدولي في حالة عدم قدرتها أو عدم رغبتها، وهو ما كان عليه الوضع بالضبط مع الأقلية المسلمة إذ أن الدولة البورمية لم ترغب في حمايتها بل و أكثر من ذلك فقد كانت و لا تزال متواطئة مع الأعمال الوحشية و الجرائم ضد الإنسانية، بل و أنكرت، و اعتبرت أن الأعمال التي تجري فوق إقليمها لا تعد من قبيل الجرائم ضد الإنسانية بل هي مجرد تضخيم إعلامي و أن الواقع هو عكس ذلك تماما.

---

(30) نفس المرجع، ص 21.

وعليه ومن خلال ما تقتضيه قاعدة مسؤولية الحماية طبقا لما ورد عن لجنة التدخل وسيادة الدول فإن المسؤولية تنتقل للمجتمع الدولي في هذه الحالة، لكن هذا الأخير تلخصت ردوده في مجرد مطالبات لدولة بورما بوقف الانتهاكات بل وتعدى بعضه إلى تقديم مساعدات مادية للمتضررين أو حث الحكومة البورمية على بذل جهود أكثر لحفظ السلم والأمن في المنطقة، حيث أن مسؤولية الحماية قد توقفت على المساعي السلمية دون أن تتعداها إلى اللجوء إلى إجراءات رادعة ومنها العمل العسكري والذي يتم إعماله طبيعيا وفقا لمبدأ مسؤولية الحماية بعد فشل المساعي السلمية، وهذا الصمت تشكل جراء وجود أبعاد جيوسياسية اقتصادية معقدة للدول العظمى.

المراجع:

الكتب:

Azeem Ibrahim, 2016, The Rohingya, Inside Myanmar's hidden Genocide, by c.Hurst & co. Publishers.

المقالات:

مؤمن رميح، المسؤولية عن الحماية في القانون الدولي، مؤسسة الحوار المتمدن، المحور – مواضيع وأبحاث سياسية- العدد 4601، 2014/10/12، 10:05.

المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، مأساة مسلمي الروهينغيا في ميانمار، سلسلة غير دورية تبحث في سياق توثيقي موضوعات محددة، الطبعة الأولى، العدد السادس والعشرون، بيروت (لبنان)، كانون الأول 2017م.

تقارير:

التقرير الوارد عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، في 23 جانفي 2018م، قرار اتخذته الجمعية العامة في 24 ديسمبر 2017م، الدورة 72، البند (ج) من جدول الأعمال، A/RES/72/248.

B. Boutrous –Ghali, 17 June 1992, An Agenda for peace: preventive Diplomacy, Peacemaking, and Peace-keeping: Report of the Secretary-General Pursuant to the Statement Adopted by the summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992 (New York: United Nations, 1992); UN Doc. A/47/277- S/24111.

مو اقع الإنترنت:

مركز الدراسات والتنمية الروهينغية، وكالة أنباء الروهنجيا، (2018م)، موجز تاريخ الروهينجيا وأراكان،

http://www.rna-press.com/ar/articles/32386.html،2020/12/02م،على الساعة 10:52.

Kallie Szczepanski, December 03, 2018, "who Are the Rohingya", Thought Co. https://www.thoughtco.com/who-are-the-rohingya-195006, 15/08/2020, 11:57.

Gert Rosenthal, 29 May 2019, A brief and independent inquiry into the involvement of the United Nations in Myanmar from 2010 to 2018, rohingyatoday.com, 02/12/2020, 14:05.